

Distr.: General
14 December 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السادسة والخمسون

جنيف، ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، في جنيف، يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة
٢	أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية
٤	ثانياً - موجز الرئيس
٤	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
٦	باء - الجزء رفيع المستوى - الزيادة إلى أقصى حد في الأثر الإنمائي للتحويلات ومعارف المغتربين في أقل البلدان نمواً: التبعات السياسية
٨	جيم - الجلسة العامة الختامية
٩	ثالثاً - المسائل التنظيمية
٩	ألف - افتتاح الدورة
٩	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
١٠	جيم - اعتماد التقرير
١١	المرفق الحضور

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية السادسة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم في جنيف، يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعقد المجلس أثناء الدورة ثلاث جلسات عامة.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١- أحاط المجلس علماً بتقرير *أقل البلدان نمواً*، ٢٠١٢، الصادر عن الأونكتاد والوارد في الوثيقة UNCTAD/LDC/2012.

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢- أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتيها الحادية والستين والثالثة والستين، واعتمد استنتاجات الفرقة العاملة المتفق عليها في هاتين الدورتين. وتضمنت استنتاجات الدورة الحادية والستين الموافقة على الفرع الخاص بالأونكتاد من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وعلى سرد برنامج الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، في ضوء نتائج دورة المؤتمر الثالثة عشرة. وتضمنت استنتاجات الدورة الثالثة والستين الموافقة على العنصر الوصفي للبرامج في نهاية المطاف الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، وعلى خطة التقييم المقترحة للأونكتاد في عام ٢٠١٣، علماً أن الفرقة العاملة ستقوم في دورتها الخامسة والستين باستعراض خطة التقييم لعام ٢٠١٤ لعام ٢٠١٥.

٣- وبخصوص وثيقتي الفرقة العاملة TD/B/WP/(61)/CRP.3/Rev.1 و TD/B/WP/(63)/CRP.1/Rev.1، المتعلقة بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أفاد أحد المندوبين بأن حكومته ترى أن هاتين الوثيقتين لا تتسمان بالتوازن المنشود ولا تعبران بالقدر الكافي عن العناية التي ينبغي أن يوليها الأونكتاد باستمرار للبلدان ذات الدخل المتوسط، وفقاً لما طُلب إليه في الفقرة ١٨(١) من ولاية الدوحة. ولاحظ المندوب أن أنشطة الأونكتاد وتركيزه على البلدان ذات الدخل المتوسط لا يعني أنه ينبغي أن يغض الطرف عن أولويات مجموعات البلدان الأخرى واحتياجاتها من المساعدة. لذلك أوضح الوفد أنه لا يسعه دعم هاتين الوثيقتين، لكنه لن يتخذ موقفاً يمكن أن يؤخر عملية نظر الكيانات المعنية في الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، طالباً مع ذلك إدراج بيانه على النحو الواجب في هذه الوثيقة.

٤ - وأحاط المجلس علماً بدواعي القلق التي أثارها المندوب.

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥ - وافق المجلس، بموجب المادة ٧٧ من نظامه الداخلي، على طلب كل من صندوق روكفلر براذرز الوارد في الوثيقة TD/B/EX(56)/R.1، ومركز البحوث الاقتصادية والسياساتية الوارد في الوثيقتين TD/B/EX(56)/R.2 و TD/B/EX(56)/R.2/Corr.1، ومنظمة بابلوك سيتيزن الوارد في الوثيقة TD/B/EX(56)/R.3. وستضاف هذه المنظمات الثلاث إلى قائمة المنظمات غير الحكومية التي لها مركز المراقب لدى الأونكتاد.

٦ - وأحاط المجلس علماً أيضاً بأن الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والتعدين والأعمال العامة، وهي منظمة غير حكومية لها مركز المراقب لدى الأونكتاد، اندمج في تموز/يوليه ٢٠١٢ مع اتحاد عمال المعادن الدولي لإنشاء اتحاد الصناعات العالمي، الذي يقع مقره حالياً في جنيف. وستُدْرَج هذه التعديلات في قائمة المنظمات غير الحكومية التي لها مركز المراقب لدى الأونكتاد، وسيُحذف منها الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والتعدين والأعمال العامة.

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧ - وافق المجلس على مشروع الجدول الزمني لاجتماعات عام ٢٠١٣ كما ورد في الوثيقة TD/B/EX(56)/CRP.1.

٨ - ووافق المجلس على اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة كما وردت في الوثيقة TD/B/EX(56)/1/CRP.2، وقد أدخل تعديلاً طفيفاً واحداً على اختصاصات اجتماع السلع الأساسية والتنمية. وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس أثناء دورته التنفيذية على اختصاصات اجتماع الخبراء متعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية. واتفق المجلس أيضاً على أن يفوض مكتب مجلس التجارة والتنمية سلطة استكمال اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المتبقية الثلاثة نيابة عنه.

٩ - واتفق المجلس على أن يتناول، أثناء مشاورات الرئيس المقبلة، الاستعدادات المتصلة بإحياء الذكرى الخمسين لإنشاء الأونكتاد واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، مباشراً بذلك عملية المشاورات وتطرح الأفكار بهدف وضع مقترحات ملموسة يُنظر فيها في الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية في الربع الثالث من عام ٢٠١٣.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١٠ - أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بالبيان الافتتاحي للدورة وشدّد على ولاية الأونكتاد المتعلقة بأقل البلدان نمواً مذكراً بأن ولاية الدوحة تضمنت ما لا يقل عن ٣٥ إشارة إلى أقل البلدان نمواً وأن أقل البلدان نمواً مذكورة في جميع مواضيعها الفرعية. وإضافة إلى ذلك، أكد أن التحويلات تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً باعتبارها مصدراً لتمويل التنمية لا تفوقه في القيمة سوى المساعدة الإنمائية الرسمية وتفوق قيمته بكثير قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان.

١١ - وقدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة (الأونكتاد) الاستنتاجات والتوصيات السياساتية الرئيسية لتقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٢: تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية. وركز التقرير على تأثير التحويلات على الاقتصادات المحلية لأقل البلدان نمواً والدور الذي يمكن أن يؤديه المغتربون كمصادر أو عوامل تيسير لروابط المعرفة والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار.

١٢ - وقد اختيرت مواضيع تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٢ لأن برنامج عمل اسطنبول يتضمن ولاية متعلقة بالتحويلات، ولأن عدداً محدوداً من أقل البلدان نمواً قد وضع استراتيجيات واضحة تتعلق بالتحويلات أو بالمغتربين، رغم أن جميع هذه البلدان يمكن أن تتعلم من تجارب البلدان الأخرى، ولأن التحويلات ومعارف المغتربين ترتبط بغير حاسمين من القيود التي تواجهها أقل البلدان نمواً، ألا وهما نقص رأس المال ونقص المهارات والدراية.

١٣ - وبيّنت الاتجاهات الاقتصادية الحديثة لأقل البلدان نمواً أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجعت بقدر كبير في الفترة الأخيرة مقارنة بنتائج الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨. وفي سياق تباطؤ الاقتصاد العالمي مؤخراً، تتسم التوقعات الخاصة بأقل البلدان نمواً بدرجة عالية من عدم اليقين، ومن المحتمل أن يمر النمو بفترة انخفاض نسبي طويلة. وناقش المدير مدى أهمية التحويلات في حالة أقل البلدان نمواً وآثارها الإيجابية والسلبية وتكالييفها. ثم نوقشت حدة ظاهرة هجرة الأدمغة وآثارها الإيجابية والسلبية. وقدم أيضاً جدول أعمال سياساتي لتسخير التحويلات والمغتربين. فتدعيم مساهمة التحويلات والمغتربين في تنمية أقل البلدان نمواً يستدعي اتخاذ إجراءات سياساتية منها تطوير القطاع المالي وتنويعه وتخفيض تكاليف التحويلات واعتماد برامج لتشجيع مشاركة المغتربين وسياسات اقتصاد كلي لتعبئة الاستثمار الخاص.

١٤ - وتمثلت رسائل التقرير الرئيسية إجمالاً في أن (أ) التحويلات تزايدت وهي أهم بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً منها إلى سائر البلدان؛ و(ب) تتسم هجرة الأدمغة بحدة أكبر في أقل البلدان نمواً منها في سائر البلدان لكن باستطاعة المغتربين أن يساهموا بقوة في تنمية أقل البلدان

نمواً؛ و(ج) يستدعي تدعيم مساهمة التحويلات والمغتربين في تنمية أقل البلدان نمواً اتخاذ إجراءات سياسية تتسم بالمبادرة. وقد صدر التقرير في ٢٦ بلداً وأثار انطباعات إيجابية.

١٥- وأدلى ببيانات ممثلو المجموعات الإقليمية وفرادى الوفود التالية: إندونيسيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وبنن (باسم مجموعة أقل البلدان نمواً)، وإثيوبيا (باسم المجموعة الأفريقية)، وجمهورية إيران الإسلامية (باسم المجموعة الآسيوية)، وباراغواي (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، وكازاخستان (باسم المجموعة دال)، والاتحاد الأوروبي، والمكسيك، وتونس، والصين، ونيبال، وبنغلاديش، وإثيوبيا، والسودان، والمغرب.

١٦- وأثنى جميع المتحدثين على الأونكتاد لإعداد تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠١٢ واتفقوا في أن المواضيع التي تناولها أثيرت في الوقت المناسب وهي في غاية الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وأشاد معظم المتحدثين بالأمانة لجودة التحليل الوارد في التقرير ووجهة توصياته السياسية وأهميتها وحسن اختيار المواضيع، واعتبره ثلاثة متحدثين تقريراً ممتازاً. ورأى بعض المتحدثين أن المواضيع التي يُحللها التقرير شديدة الأهمية أيضاً بالنسبة إلى بلدان نامية أخرى.

١٧- وأعرب عدد من المتحدثين عن دعمهم لدور الأونكتاد في مساعدة أقل البلدان نمواً على بلوغ أهداف برنامج عمل اسطنبول، لا سيما هدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الارتقاء من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

١٨- وأيد معظم المتحدثين ما جاء في التقرير عن أهمية السياسات المحلية والدولية الرامية إلى تدعيم مساهمة التحويلات ومعارف المغتربين في تنمية أقل البلدان نمواً وأعربوا عن دعمهم للتوصيات السياسية الواردة فيه. وأعرب أحد المتحدثين عن أمل بلده في العمل مع الأمانة من أجل تنفيذ التوصية السياسية المتعلقة بالتحويلات والمغتربين.

١٩- وذكر معظم المتحدثين بأهمية تخفيض تكاليف إرسال التحويلات. ولاحظ عدد من المتحدثين أن أهمية التحويلات تتزايد لكنها ينبغي ألا تعتبر بديلاً عن مصادر التمويل الخارجي الأخرى كالمساعدة الإنمائية الرسمية أو الإعفاء من الديون أو الاستثمار الأجنبي المباشر. واتفق عدد من المتحدثين في أهمية توجيه التحويلات نحو الاستثمار المنتج ورحبوا بالمقترحات السياسية المقدمة في هذا الصدد.

٢٠- وقال أحد المتحدثين إن تفعيل الأسلوب ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات سيتيح إعادة التوازن بين هجرة اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة من أقل البلدان نمواً.

٢١- وطلب بعض المتحدثين إلى الأمانة مواصلة تحليل هذه المواضيع وإجراء المزيد من الدراسات بشأن كيفية تدعيم مساهمة التحويلات ومعارف المغتربين في تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يشمل ذلك إجراء المزيد من البحوث بشأن التدابير السياسية الكفيلة بتحويل هجرة الأدمغة إلى كسب للأدمغة. وطلب عدد من المتحدثين إلى الأونكتاد مواصلة العمل على موضوع التحويلات ومعارف المغتربين من خلال دعائمه الثلاث.

٢٢- وطلب أحد المتحدثين إلى الأمانة القيام بالمزيد من الدراسات بغية بلورة توصيات سياساتية تهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية للأزمات الدولية على أقل البلدان نمواً. وحث متحدثان أمانة الأونكتاد على مواصلة الاهتمام بمسألة الاعتماد على السلع الأساسية والإسراع في دمج أقل البلدان نمواً في سلاسل القيمة العالمية.

٢٣- وأعرب عدد من المتحدثين عن اهتمام مجموعتهم بآلية الدعم الدولية الرامية إلى الاستثمار في نقل معارف المغتربين والمقترحة في التقرير باعتبارها وسيلة لتشجيع المغتربين على المساهمة في التطوير التكنولوجي وبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. وأعرب ثلاثة متحدثين عن دعمهم لهذه المبادرة.

٢٤- وقدم ثلاثة متحدثين من بلدان نامية لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً شروحاتاً مختصرة للسياسات التي اعتمدها بلدانهم من أجل تعبئة التحويلات وإشراك المغتربين. وأعربوا عن استعدادهم لتقاسم تجاربهم والدروس المستفادة في هذين المجالين مع أقل البلدان نمواً.

باء- الجزء رفيع المستوى - الزيادة إلى أقصى حد في الأثر الإنمائي للتحويلات ومعارف المغتربين في أقل البلدان نمواً: التبعات السياسية

٢٥- عقد مجلس التجارة والتنمية أثناء دورته التنفيذية جزءاً رفيع المستوى بشأن "الزيادة إلى أقصى حد في الأثر الإنمائي للتحويلات ومعارف المغتربين في أقل البلدان نمواً: التبعات السياسية"، وأشرف على هذا الجزء ثلاثة محاضرين.

٢٦- عرضت السيدة زليكا كوزول - رايت، رئيسة مجموعة تحليل وبحوث السياسات العامة المتعلقة بأقل البلدان نمواً، شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، الأونكتاد، الاستنتاجات الرئيسية لتقرير *أقل البلدان نمواً ٢٠١٢*، ولاحظت أن التحويلات تتزايد لكنه يتعين عدم اعتبارها بديلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الديون أو تعبئة الموارد المحلية أو غير ذلك من مصادر التمويل والتنمية. وأكدت أيضاً أن التحويلات لا يمكنها أن تقود التنمية لكنها تستتبع التنمية في معظم الأحيان. لذلك لا يمكن اعتبار التحويلات حلاً شاملاً لتنمية أقل البلدان نمواً.

٢٧- وتوفر التحويلات للبلدان مصدراً هي في أمس الحاجة إليه من مصادر التمويل الأجنبي، ويمكنها أن تدعم وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في ميادين التعليم والصحة والحد من الفقر. ويكتسي أثرها المعاكس للدورات أهمية خاصة في ضوء الانخفاضات الأخيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً. أما بخصوص معارف المغتربين، فتتوخى آلية الدعم الدولية المقترحة في التقرير تعديل الآثار السلبية الناجمة عن هجرة الأدمغة في أقل البلدان نمواً.

٢٨- وقدم السيد وليم ليسبي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، معلومات أساسية عن الهجرة والتنمية، مشدداً على أهمية التحويلات على الصعيد العالمي، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، في سياق حقبة تنسم بأعلى مستويات التنقل البشري (٢١٤ مليون مهاجر دولي و ٧٤٠ مليون مهاجر داخلي) وبتحويلات بلغ مجموعها العالمي ٤٥٠ مليار دولار. ويمكن أن يصل عدد المهاجرين الدوليين إلى ٤٠٥ ملايين مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠ إذا استمر نمو الهجرة بالوتيرة ذاتها التي كان عليها أثناء السنوات العشرين الماضية. ولاحظ السيد سوينغ أن أحد أسباب هذا الارتفاع الحاد سيكون في انخفاض عدد السكان في البلدان الصناعية في العالم، وهو انخفاض يُتوقع أن تناهز نسبته ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وسيزيد ذلك بقدر كبير الطلب على العمال المهاجرين في وقت سترتفع فيه القوة العاملة في البلدان النامية إلى ٣,٦ مليار شخص في عام ٢٠٤٠.

٢٩- وعرض سبعة عوامل حثت الهجرة ومن المتوقع أن تحثها في المستقبل القريب. وهذه العوامل هي الاتجاهات الديمغرافية، والطلب على اليد العاملة، وتباين مستويات الدخل، وتقلص المسافات بفضل التطورات في مجال النقل، والثورة الرقمية، والكوارث الطبيعية والبشرية وآثارها، والحلم بمستقبل أفضل.

٣٠- وإضافة إلى ذلك، سلط العرض الضوء على أنواع أنماط الهجرة التي يمكن أن تنجم عن الأزمات المعقدة، وعلى فعالية الأدوات السياساتية المتعلقة بالهجرة في التصدي لجوانب معينة من الأزمات، وعلى الطرق التي يمكن أن تستخدم بها الهجرة والتحويلات كمساهمة إيجابية في النمو والتنمية بواسطة إجراءات سياساتية منتظمة.

٣١- ولاحظ السيد إينيو رودريغس، وزير التمويل الخارجي والديون السابق في كوستاريكا، أن تدفقات التحويلات تنسم بطابع خاص في جوهرها، لذلك فإن تعبئتها بفعالية للأغراض الإنتاجية تتوقف على طائفة من التحسينات السياساتية والمؤسسية الرامية إلى تعزيز أثر التحويلات على زيادة تقديم الخدمات المالية من خلال توسيع خيار الخدمات المتاحة والموجهة إلى جميع مستويات المجتمع. ويمكن أن يستدعي ذلك القيام بمجموعة من التدخلات السياساتية، من السياسات الإنمائية المحلية والإقليمية الرامية إلى زيادة الاستثمارات الخاصة إلى الإصلاحات المالية والتنظيمية المناسبة.

٣٢- وينبغي أن تتوخى هذه التدخلات السياساتية تخفيض تكاليف المعاملات وتشجيع زيادة الإدماج المالي وتوفير القروض للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى جانب زيادة جاذبية قنوات التحويل الرسمية. واقترح السيد رودريغس أن تؤدي مكاتب البريد وتعاونيات الادخار والائتمان ومؤسسات التمويل بالغ الصغر دوراً مهماً في توسيع الوصول إلى التحويلات والخدمات المالية في أقل البلدان نمواً، لا سيما بالنسبة إلى سكان الأرياف. وأضاف أنه ينبغي تجنب الاتفاقات الإقصائية مع مقدمي خدمات التحويلات المالية، لأنها تقيد المنافسة وكثيراً ما تزيد تكلفة إرسال الأموال.

٣٣- وأخيراً، سلط السيد رودريغس الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه مصارف التنمية الإقليمية في سياق التكامل الإقليمي في توفير التغطية التأمينية لسندات المغتربين وتشجيع إرساء إطار قانوني مشترك أو منسق للهجرة وعمليات تحويل الأموال. وشرح عدداً من خيارات التمويل الواعدة والمبتكرة لأقل البلدان نمواً، وهي خيارات يمكن أن تترتب على التحويلات، بما في ذلك توريق تدفقات التحويلات وكفالة تدفقات التمويل طويل الأجل وسندات المغتربين.

٣٤- ورحب متحدثون كثيرون بتوافق الآراء الناشئ بخصوص ضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً والاعتراف بمشاكل الهيكل المؤسسي القائم للتحويلات والتمويل. غير أن بعض المشاركين لاحظوا أن بعض الإصلاحات المحددة قد نفذت بالفعل بهدف تشجيع استخدام التحويلات لتعزيز القدرات الإنتاجية لكنه ما زال يتعين بذل جهود كبيرة فيما يتعلق بالإدماج المالي للمهاجرين في البلدان المضيفة ولأسرهم في بلدانهم الأصلية.

٣٥- وأكد بعض المشاركين من جديد أهمية ضمان المزيد من التنسيق بين عمل الأونكتاد وعمل المنظمة الدولية للهجرة. فقد تكون للوكالتين ميزات نسبية مختلفة لكن اتساق النهج العام سيكون ضرورياً للنجاح في متابعة توصيات التقرير المتعلقة بتسخير المغتربين والتحويلات لتشجيع تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

٣٦- وبخصوص سياسات المغتربين، أكد عدد من المشاركين مجدداً أهمية السياسات الرامية إلى إشراك المغتربين على نحو نشطٍ بغية الاستفادة من إمكانات توسيع قدرة التجارة والاستثمار بدافع الحنين إلى الوطن باعتبارهما محركاً للتنمية. ودعا عدد من المندوبين أيضاً إلى تعزيز المبادرات الدولية في مجال التحويلات. وعلى سبيل المثال، أيد اجتماع قمة مجموعة الثمانية المعقود في لاكويلا تخفيض تكاليف التحويلات الذي روج له البنك الدولي من خلال هدف التخفيض بنسبة خمسة في المائة في غضون خمس سنوات.

٣٧- وعرضت بعض فرادى الوفود تجربتها في مجال تسخير التحويلات ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، لاحظ عدد من الوفود أن مصارف التنمية الإقليمية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً، وهي فكرة ينبغي أن تكون موضوع دراسة كاملة من جانب أقل البلدان نمواً. وأخيراً، سلم المشاركون بأهمية النجاح في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

٣٨- وناشد بعض المندوبين الأونكتاد أن يقدم إلى أقل البلدان نمواً خدمات المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتصل بالمواضيع التي حللها التقرير.

جيم - الجلسة العامة الختامية

٣٩- في الجلسة العامة الختامية، أوضح الرئيس فيما يتعلق بالجدول الزمني لاجتماعات عام ٢٠١٣، أن الأمانة لم تقرر عقد اجتماعي للجنة واحدة تلو الآخر على النحو الموصى به

في اتفاق أكرا، لأن اجتماع لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد رُتب له والتمزم مكتب الأمم المتحدة في جنيف التزاماً ثابتاً باستضافة اجتماعات منظمات أخرى، منها منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومجلس حقوق الإنسان، أثناء الفترة المقصودة. ووافقت الدول الأعضاء على الصيغة الأولى من الجدول الزمني التي بينت الترتيب المعدل.

٤٠- وأُتفق أيضاً على النظر في اختصاصات اجتماعات الخبراء الثلاثة المتبقية أثناء مشاورات الرئيس المقرر عقدها يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبالإشارة إلى أن الموضوع المتبقي لاجتماعات الخبراء، وهو موضوع أثر التحويلات على التنمية، الذي ارتأى المجلس في دورته التنفيذية الخامسة والخمسين (المستأنفة) المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ أن يرجئ الاتفاق فيه إلى أواخر عام ٢٠١٢، أُتفق على أن يكون يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أيضاً آخر أجل للموافقة على هذا الموضوع بعد التشاور. وأُبلغ المجلس بأنه حال موافقة المكتب بالنيابة عنه على اختصاصات اجتماعات الخبراء كلها، سوف تُنشر مجموعة الاختصاصات الكاملة في وثيقة واحدة تكون إضافة (TD/B/EC(56)/2/Add.1) إلى تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السادسة والخمسين.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٤١- افتتح رئيس المجلس السيد يوري سيلنتال (إستونيا) الدورة التنفيذية السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٢- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/EX(56)/1، بإضافة البند ٦ المعنون "مسائل أخرى" بناء على اقتراح الرئيس. وبذلك فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٢: تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين

لبناء القدرات الإنتاجية

- ٣- تقريراً الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتيها الحادية والستين (٢٣-٢٥ تموز/يوليه، و ١-٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) والثالثة والستين (١٩-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)
- ٤- تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- ٥- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السادسة والخمسين
- ٦- مسائل أخرى

جيم - اعتماد التقرير

(البند ٥ من جدول الأعمال)

- ٤٣- أذن مجلس التجارة والتنمية للرئيس والمقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:	
إثيوبيا	الجزائر
الأرجنتين	الجمهورية التشيكية
إسبانيا	الجمهورية الدومينيكية
إستونيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
إسرائيل	زامبيا
ألمانيا	زمبابوي
إندونيسيا	السنغال
أنغولا	السودان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الصين
آيرلندا	العراق
إيطاليا	عمان
باراغواي	غانا
باكستان	غينيا الاستوائية
البرازيل	فتريلا (جمهورية - البوليفارية)
البرتغال	فنلندا
بلجيكا	قبرص
بلغاريا	قطر
بنغلاديش	كازاخستان
بنما	كرواتيا
بنين	كوبا
بوتان	الكونغو
بولندا	لكسمبرغ
بيرو	ليبيا
تايلند	ليتوانيا
تركيا	مالي
تونس	مدغشقر

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(56)/Inf.1.

المغرب	النمسا
المكسيك	نيبال
المملكة العربية السعودية	نيجيريا
منغوليا	هايتي
موريتانيا	اليمن
موزامبيق	اليونان
ميانمار	

٢- وحضر الدورة العضو المراقب التالي:

فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

المنظمة الدولية للهجرة

منظمة التعاون الإسلامي

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

٥- وشارك في الدورة المحاضرون التالية أسماؤهم:

السيد وليم ليسبي سوينغ، سفير، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة

السيد إينيو رودريغس، وزير التمويل الخارجي والديون السابق في كوستاريكا

السيدة زيليك كوزول - رايت، رئيسة مجموعة تحليل وبحوث السياسات العامة

المتعلقة بأقل البلدان نمواً، شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، الأونكتاد